

This document relates to item 5.5 of the provisional agenda

مؤتمر الأطراف-7/4

فريق العمل حول البدائل المستدامة اقتصادياً لزراعة التبغ (فيما يتعلق بالمواد (17) و(18):  
توفير الدعم للبدائل الصالحة اقتصادياً وحماية مناخ الأشخاص وصحتهم  
الجلسة الرابعة لمؤتمر الأطراف الخاص بالاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ التابعة لمنظمة  
الصحة العالمية في الفترة 15-20 نوفمبر 2010، بونتا ديل ايست – أوروغواي

### توصية

ينبغي للجلسة الرابعة لمؤتمر الأطراف الخاص بالاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ التابعة لمنظمة الصحة العالمية تقرير استمرار فريق العمل حول البدائل المستدامة اقتصادياً بالنسبة لزراعة التبغ وتفويضه :

- لاستمرار جهوده للترويج لمبدأ التعاون وتجنب مضاعفة الجهود بتحديد وتطوير آليات ومناطق التعاون مع المنظمات الأهلية وما بين الحكومات وذلك لاستمرار البحث حول سبل العيش البديلة المستدامة، و
- لا استكمال تطوير خيارات السياسة والتوصيات لتنفيذ المواد (17) و(18) وتقديم خيارات السياسة والتوصيات للنظر فيها من قبل الجلسة الخامسة لمؤتمر الأطراف.

يجب على مؤتمر الأطراف أيضاً مطالبة أمانة الاتفاقية بالسعي حول تعاون منظمة الأغذية والزراعة و/أو غيرها من منظمات ما بين الحكومات أو الأهلية<sup>1</sup> بغرض الحصول على توقعات رسمية للطلب العالمي على أوراق التبغ لينظر فيها فريق العمل وذلك قبل الجلسة الخامسة لمؤتمر الأطراف.

### خلفية

زراعة التبغ، وبخاصة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجهات زراعة التبغ (بما في ذلك العمال) قد أصبحت اهتماماً لدى الأطراف منذ بدء عملية التفاوض في الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ. فما تم التعبير عنه من قلق رئيسي هو السياسات الفعالة لمكافحة التبغ والتي تم تنفيذها عالمياً، والتي ستسبب

<sup>1</sup> غير متعلق بصناعة التبغ

انحساراً في الطلب على أوراق التبغ مما سيحرم الجهات الفقيرة لزراعة التبغ من سبل عيشهم. القلق الثاني هو أنه في بعض البلدان، نجد أن صناعة التبغ تعارض بانتظام إجراءات مكافحة التبغ بدوى عادةً ما تكون زائفة) أن لها تأثير سلبي على جهات زراعة التبغ.

في كلتا الحالتين، شعرنا بأن تشارك الخبرات حول التنوع وسبل العيش البديلة له تأثير إيجابي على كلاً من مكافحة التبغ والطبقات الضعيفة اقتصادياً من المزارعين الذين يعتمدون على زراعة التبغ. قام بعض الأطراف بتشغيل مشاريع تجريبية (تدعى في بعض الحالات برامج) لاستكشاف بدائل لزراعة التبغ. وفي حين أنه ليس هناك حل فني ذو حجم واحد يناسب الجميع بالنسبة للاعتماد على زراعة التبغ (مثل محصول واحد يمكن نموه جيداً بما يفيد زراعة التبغ في أي مكان)، إلا أن هناك دروس يمكن مشاركتها بوضوح بين الأطراف والمناطق بما يتوافق مع المادة 20-4 من الاتفاقية حول تبادل المعلومات.<sup>2</sup> فمن المهم استذكار المبدأ التوجيهي 4-6 من الاتفاقية:

"يجب مواجهة والاعتراف بأهمية الدعم الفني والمالي للمساعدة في عمل تحول اقتصادي لجهات زراعة التبغ والعمال الذين تتأثر سبل عيشهم بشكل كبير نتيجة لبرامج مكافحة التبغ الموجودة في الدول الأطراف النامية وأيضاً الدول الأطراف التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، وذلك في إطار من الاستراتيجيات المُطوّرة محلياً للتنمية المستدامة." [تأكيدنا]

تنص المادة (17) من الاتفاقية على:

"تقوم الأطراف، بالتعاون فيما بينها و مع المنظمات الحكومية الدولية المختصة الدولية منها و الاقليمية، و حسب الاقتضاء، بتعزيز البدائل ذات الجدوى الاقتصادية للعاملين في صناعة التبغ و زارعيه و أحاد الباعة حسب الحالة."

وتنص المادة (18) على:

"توافق الاطراف، عند النهوض بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية، على منح الاهتمام اللازم لحماية البيئة و صحة الأفراد، فيما يخص زراعة التبغ و صناعته داخل أراضيها المعنية."

لذا، أخذ الأطراف في الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ على عاتقهم الترويج للبدائل الصالحة اقتصادياً بالنسبة لجهات زراعة التبغ "حسبما تقتضي الضرورة". تُقدّم المواد (4-6) و(18) بعض التوجيه بالنسبة للظروف التي تعمل من خلالها الجهود على الترويج للبدائل حسبما تقتضي الضرورة: فهي تُظهر مدى التزام الأطراف بالوفاء باحتياجات العمال و جهات زراعة التبغ الذين تأثروا سلباً بمكافحة التبغ، وكذا تقديم العناية اللازمة للقضايا البيئية والصحية المتعلقة بإنتاج التبغ.

<sup>2</sup> المادة (20-4) من الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ: "يخضع الأطراف للقانون المحلي، بل يقومون بالترويج وتسهيل تبادل المعلومات المتاحة للعامّة سواءً كانت علمية أو فنية أو اجتماعية اقتصادية أو تجارية أو قانونية، بجانب المعلومات المتعلقة بممارسات صناعة التبغ وزراعة التبغ والمتعلقة بالاتفاقية، وفي إطار القيام بذلك، يأخذون بالاعتبار استيفاء الاحتياجات الخاصة لتطوير البلدان الأطراف والأطراف الذين تمر اقتصادياتهم بمرحلة انتقالية."

وإذا قمنا على وجه الخصوص بذكر بعض صور التشويه التي نُشِرت في الشهور الأخيرة حول الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ ورفاهية جهات زراعة التبغ، نجد أن هناك دعاوى زائفة بشكل ملحوظ تفيد بأن الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ تسعى للقضاء على زراعة التبغ أو أنواع معينة من زراعة التبغ، فمن المهم التأكيد على ما لا تحويه الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ:

- إنها لا تقترح خطة عالمية لحظر زراعة التبغ،
- إنها لا تلزم الأطراف بتقنين التزويد بالتبغ. تُؤكِّد الاتفاقية على إجراءات خفض الطلب (الزيادات الضريبية وأوامر الحظر على الإعلانات ووضع العلامات على المنتج وما إلى ذلك) بالإضافة لإجراءات جانب العرض (من المادة (15) إلى (17)) التي تلعب دوراً داعماً.

أوراق التبغ هي سهلة التخزين والنقل إلى حد ما حيث أنه يتم بيع نسبة كبيرة من أوراق التبغ في السوق العالمي (باستثناء ما تنتجه الصين والهند في السوق المحلي، وبخاصة ما يستخدم في المنتجات غير المتعلقة بالسجائر). على مستوى السوق العالمي، يصعب الجدل بشأن أن الموقف المُصَوَّر في المادة (4-6) – بالنسبة للعمال وجهات زراعة التبغ الذين يرون أن سبلهم للحصول على الرزق قد تأثرت جداً نتيجة لبرامج مكافحة التبغ - قد حدث بالفعل: وبسبب التعداد العالمي المتنامي، واستمرار تزايد السيطرة في بعض المناطق، نجد أن الطلب العالمي على السجائر أصبح متزايداً مع وجود القليل من التدخلات على مر العديد من العقود.

علاوة على ذلك، وبالرغم من النجاح الكبير للأطراف في تنفيذ بعض جوانب الاتفاقية، نجد أنه من المتوقع أن يستمر الطلب العالمي في التزايد. ووفقاً لشركة التوقعات الاقتصادية الخاصة Euromonitor International، نجد أن المبيعات العالمية للسجائر انخفضت بنسبة 0.2% في عام 2009 مقارنة بعام 2008 نتيجة الأزمة العالمية والكساد الذي أثر على أغلب بقاع العالم، لكن منذ عام 2009 إلى عام 2014، يُتَوَقَّع أن ترتفع نسبة المبيعات بشكل كبير بسبب نمو التعداد السكاني بخاصة في أقاليم آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وإفريقيا. يُتَوَقَّع أن ينخفض عدد المدخنين في البلدان المتقدمة بمقدار 7 مليون، لكن يحتمل ارتفاعه في البلدان النامية بمقدار 42 مليون. وعموماً، يُتَوَقَّع أن تزيد مبيعات السجائر بما يزيد عن 5% خلال فترة السنوات الخمس الحالية.<sup>3</sup>

وبعيداً عن استهلاك السجائر، نجد أن الطلب على أوراق التبغ متأثر بالعديد من العوامل الأخرى خاصةً:

<sup>3</sup> Euromonitor International، أشكال وأحجام التغطية في عام 2010 (تقرير، يونيو 2010، متاح من خلال الاشتراك).

- مبيعات منتجات التبغ من غير السجائر (مثل الشيشة والبيدي والسجائر عديمة الدخان) وبخاصة في أقاليم جنوب شرق آسيا ودول شرق المتوسط، حيث أن النمو العالي لتعداد السكان في هذه الأقاليم يحتمل أن يحول دون الانخفاض السريع على هذه المنتجات.
- ممارسات تصنيع السجائر، وبخاصة جهود جهات التصنيع للخفض من التبغ الموجود في كل سيجارة (من خلال استخدام تمديد التبغ وإعادة تصنيعه).

وبإيجاز، لا يوجد مؤشر على وجود انهيار عالمي وشيك في الطلب على أوراق التبغ التي ستحتاج إلى مجهود دولي على نطاق واسع لمساعدة جهات زراعة التبغ في العثور وبسرعة على سبل بديلة للحصول على الرزق.

مع ذلك، يوجد دليل على انتهاكات حقوق الإنسان وغير ذلك من الممارسات الضارة المرتبطة لزراعة التبغ بما في ذلك عمالة الأطفال والتعرض للمبيدات الحشرية وإبرام العقود التعسفية والديون والتلاعب بتصنيف الأوراق وتسعيرها مما يفترض بأن عدد كبير من زارعي التبغ سيختارون طريقة بديلة للحصول على الرزق إذا ظنوا بأن هناك إحدى الطرق الصالحة متاحة أمامهم.

في هذا الشأن، نجد أن فريق العمل وما قبله من فريق دراسة البدائل المستدامة اقتصادياً لزراعة التبغ، قد أمعنوا النظر في بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر مشتركة في مناطق زراعة التبغ:

- 1- التبغ هو محصول يحتاج إلى الكثير من العمالة في الحصاد والتقليم ومرحلة التصنيف. وعملياً، نجد أن العديد من جهات زراعة التبغ تحتاج لتشغيل جميع أفراد العائلة بما في ذلك الأطفال لتحافظ على كونها صالحة مالياً ولو بشكل هامشي. لذا، نجد أن عمالة الأطفال منتشرة في مناطق زراعة التبغ الكبرى.
- 2- هناك مجموعة كبيرة من الترتيبات لتسويق/ شراء أوراق التبغ. يحكم سوق أوراق التبغ العالمي مجموعة صغيرة من شركات أوراق التبغ حيث أنهم غالباً ما يقدمونهم ووسطائهم قروضاً إلى المزارعين للدخول في أعمال زراعة التبغ وبناء حظائر التلميح وشراء المعطيات كالمخصبات والمبيدات الحشرية. غالباً ما تكون شروط هذه القروض غير ملائمة، فالمزارعين الذين لا يجدون أن التبغ ليس بمحصول صالح، قد يجدون صعوبة بالغة في تغيير المحصول بسبب الديون والتزامهم بإعادة سداد الديون في شكل أوراق تبغ.
- 3- استخدام المبيدات الحشرية منتشر جداً في زراعة التبغ. تُقدّم شركات أوراق التبغ المبيدات الحشرية مراراً وتكراراً دون التزويد بالمعدات الوقائية الملائمة أو التدريب، مما

يؤدي إلى وجود تقارير تفيد بالتسمم الناتج عن المبيدات الحشرية.

لذا، تكمن مهمة فريق العمل الأساسية حول البدائل المستدامة اقتصادياً بالنسبة لزراعة التبغ والتي يجب النظر إليها على أنها مجرد إعداد لانهيارات موضعية في الطلب على أوراق التبغ (بسبب تقلبات أسعار العملة مثلاً) وكذا الاستجابة لاستمرار الظروف الصعبة اجتماعياً واقتصادياً التي يمر بها نسبة كبيرة من زارعي التبغ على المدى الطويل.

### تفويض فريق العمل

كوّنت الجلسة الثالثة لمؤتمر الأطراف فريق عمل حول البدائل المستدامة اقتصادياً لزراعة التبغ وذلك لاستبدال فريق الدراسة الذي تكوّن في الجلسة الأولى لمؤتمر الأطراف واستمر حتى الجلسة الثانية.<sup>4</sup>

تم إعطاء فريق العمل تفويضاً طموحاً:

أ) لتطوير إطاراً منهجياً قياسياً للتقييم الشامل لمدى صلاحية واستدامة زراعة التبغ وسبل الحصول على الرزق البديلة، فمثلاً على سبيل المثال لا الحصر، أنظمة جمع المحاصيل البديلة، مع الوضع بالاعتبار العوامل الصحية والاجتماعية والبيئية،

ب) ولأغراض الاتفاقية، معايرة المصطلحات والوسائل والمتغيرات المستخدمة في هذا المجال بما يتواءم مع المعايير والممارسات الدولية،

ج) للترويج لتطوير الدراسات حول تأثيرات زراعة التبغ على الهياكل الصحية والبيئية والاجتماعية في البلدان النامية من الأطراف وتلك التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية،

د) لتحديد تبادل المعلومات والخبرات والترويج للنشاط لها وذلك ضمن البلدان التي أخذت على عاتقها مبادرات مساعدة المزارعين في التغيير إلى سبل الحصول على الرزق البديلة لزراعة التبغ،

هـ) لتقييم ما يوجد من مصادر للمعلومات والأبحاث والخبرات وأفضل الممارسات والأنظمة التي تغطي زراعة التبغ والتوظيف ودور صناعة التبغ وتحصيل كل ما سبق وتشاركه وفق الضرورة،

<sup>4</sup> تأسس فريق الدراسة حول المحاصيل البديلة (منظمة الصحة العالمية، مؤتمر الأطراف الخاص بالاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ التابعة لمنظمة الصحة العالمية، الجلسة الأولى، قرار الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ/ مؤتمر الأطراف/ الجلسة الثانية/ (17))، فريق الدراسة حول البدائل المستدامة اقتصادياً بالنسبة لزراعة التبغ (منظمة الصحة العالمية، مؤتمر الأطراف الخاص بالاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ التابعة لمنظمة الصحة العالمية، الجلسة الثانية، قرار الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ/ مؤتمر الأطراف/ الجلسة الثانية/ (13))، فريق العمل حول البدائل المستدامة اقتصادياً بالنسبة لزراعة التبغ (فيما يتعلق بالمواد (17) و(18)) (منظمة الصحة العالمية، مؤتمر الأطراف الخاص بالاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ التابعة لمنظمة الصحة العالمية، الجلسة الثالثة، قرار الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ/ مؤتمر الأطراف/ الجلسة الثالثة/ (16)).

و) الترويج لجهود التضافر وتجنب تضاعف الجهود بتحديد وتطوير الآليات ومناطق التعاون مع المنظمات ما بين الحكومات ذات الصلة والمنظمات الأهلية ذات الخبرة في الترويج لسبل الحصول على الرزق البديلة المستدامة بالنسبة لزراعة التبغ مثل الأنظمة البديلة لجمع المحاصيل (ز) وبناءً على ما سبق، وحسب ما يحتاجه فريق العمل، لتطوير خيارات السياسة والتوصيات لتنفيذ المواد (17) و(18) من الاتفاقية وقيام مؤتمر الأطراف بالنظر فيها.

وبسبب سعة هذا التفويض، نجد أنه تم تفويض فريق العمل لتقديم تقرير تدريجي إلى مؤتمر الأطراف في جلسته الرابعة بحيث سيشتمل، إن أمكن، على أول مجموعة من خيارات السياسة والتوصيات لتنفيذ المواد (17) و(18) من الاتفاقية. [تأكيدنا]

### موجز فريق العمل لخيارات السياسة والتوصيات

امتدح تحالف الاتفاقية الإطارية جهود فريق العمل في صياغة بعض توصيات السياسة المبدئية حول القضايا المعقدة متعددة الجوانب الخاصة بالبدائل المستدامة لزراعة التبغ. يحتوي الموجز (الملحق بالوثيقة الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ/ مؤتمر الأطراف/ 4/ 9) على العديد من النقاط الهامة:

المبدأ بوجود اشتراك "جهات زراعة التبغ والعمال في كل مرحلة من مراحل تطوير السياسة وتنفيذها" حيث يجب موازنته مقابلاً لمبدأ السياسات التي تُروَّج لسُبل الحصول على الرزق البديلة المستدامة التي يجب حمايتها من المصالح التجارية وغيرها من المصالح الشخصية لصناعة التبغ وشركات أوراق التبغ. لسوء الحظ، نجد أن بعض "الهيئات الخاصة بزراعة التبغ" هي منحازة بشدة لشركات أوراق التبغ بالرغم من التعارض الصريح في المصالح بين الشركات والعديد من جهات زراعة التبغ وبخاصة المزارعين الفقراء.

يقترح تحالف الاتفاقية الإطارية بأن هذه المباديء يجب تكملتها بمبدأ ذو صلة. يجب أن تركز جهود الترويج للسبل البديلة للحصول على الرزق على الجهات زراعة التبغ هذه التي تعتبر مُهمِّشة اقتصادياً أو تلك التي تُفضِّل ترك زراعة التبغ لأسباب أخرى عديدة. وحتى عند التعامل مع الانهيارات المحلية في الطلب على أوراق التبغ، نجد أن البرامج المستهدفة يحتمل أن تكون أكثر فعالية وذات كفاءة.

وفيما يتعلق بتبادل المعلومات دولياً، توصي المسودة "بالتعاون مع المنظمات والأمانات الدولية ذات الصلة" و"نظام تبادل المعلومات الدولي حول سبل الحصول على الرزق البديلة المستدامة وكذا الطلب العالمي على أوراق التبغ". وفيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الأخرى، نجد أن هناك حاجة صريحة لاستخدام المصادر الأساسية

للخبرات الدولية حول قضايا العمل والزراعة بحيث يتم الترويج لجهود التظافر وتجنب تضاعف الجهود، كما هو متعارف عليه في قرار مؤتمر الأطراف الذي تأسس بموجبه فريق العمل. يجب القيام بذلك عند الوعي بالمواد (3-5) و(13) من الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ: دمج شركات التبغ مسألة منع عمالة الأطفال ضمن أنشطتها "المسؤولية الاجتماعية المشتركة" وسعت للحصول على شراكات مع منظمات منظمات مثل منظمات العمل الدولية.

فيما يتعلق بتنبؤات الطلب على أوراق التبغ، من المهم أن يكون للأطراف حق الوصول إلى التقديرات الموثوق بها والرئيسية بغرض تحديد مستوى الجهد المطلوب للوفاء بالتزاماتهم فيما يتعلق بالمادة (17). وبشكل مثالي، يمكن تقديم التنبؤات المُحدّثة في جميع اجتماعات مؤتمر الأطراف.

- يود تحالف الاتفاقية الإطارية الاقتراح بأنه مستقبلاً، سيقوم فريق العمل بتعديل توصياته بشأن خفض إنتاج التبغ و/ أو الترويج للإنتاج. في المسودة الحالية، يوصي فريق العمل:

6.6 بالتعاون مع المنظمات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة، لا يجب على الأطراف الاستثمار في الإنتاج و/ أو الترويج لإنتاج التبغ. يجب على الأطراف أيضاً خفض التدرجي لنطاق التبغ واتخاذ الخطوات لإعادة تعريف دور المؤسسات أو المجالس المُشكّلة للترويج للتبغ ومنتجات التبغ. [...]

المبدأ الأساسي، كما يتفهمه تحالف الاتفاقية الإطارية، هو أن على الأطراف والمنظمات ما بين الحكومات السعي لتحقيق التماسك في السياسة. فمن غير المجدي صراحةً، أن تقوم وزارة أو هيئة أو برنامج حكومي بالترويج لبدائل زراعة التبغ في حين تعمل أخرى على دعم المزارعين الذين غيروا عملهم نحو زراعة التبغ. لتجنب هذه التفسيرات الخاطئة الخاصة بصناعة التبغ وحلفائها، يوصي تحالف الاتفاقية الإطارية بما يلي من إعادة صياغة:

"يجب على الأطراف تحديد وتحليل أوجه الدعم وغيرها من الآليات الحكومية الأخرى التي قد تدعم من زراعة التبغ وتقوم بالمعالجة الأساسية لأوراق التبغ لتحديد فيما إذا كان لديهم القدرة على تشجيع المزارعين للتحويل إلى زراعة التبغ أو منع جهات زراعة التبغ الحالية من التحرك بشكل جزئي أو كامل تجاه المحاصيل الأخرى. في هذه الحالات، يجب تعديلهم للتقليل من أي مداخل جديدة في زراعة التبغ وكذا تشجيع الانتقال المنظم نحو السبل البديلة للحصول على الرزق."

إعادة الصياغة هذه الموصى بها تأخذ بالاعتبار حقيقة أنه حتى على المدى الطويل، فإنه يحتمل انحسار الطلب العالمي على التبغ تدريجياً ذلك أن إنتاج الأوراق في بعض البلدان قد يستمر لبعض الوقت متأثراً بالتقلبات في سعر العملة والطقس وكلفة العمال وغيرها من العوامل الأخرى.

والأعم من ذلك، يُدكر تحالف الاتفاقية الإطارية الأطراف بأن الاتفاقية تقترح مواجهة التحول الاقتصادي لجهات زراعة التبغ "في إطار الاستراتيجيات المطورة محلياً بالنسبة للتنمية المستدامة". المادة (4-6). هذا يعني مفهوماً مستداماً متعدد القطاعات لزيادة فرص الدخل من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية في مجالات زراعة التبغ. لا يجب أن تكون الموارد الفنية والمالية للتعامل مع هذه القضايا متعددة الجوانب آتية من ميزانيات محدودة لمكافحة التبغ.

- يوصي تحالف الاتفاقية الإطارية بأن على فريق العمل النظر في الآليات الممكنة لتمويل أي برامج لتشجيع التحول نحو السبل البديلة للحصول على الرزق بما في استغلال العوائد الضريبية للتبغ.

### مستقبل فريق العمل

مأزق جهات زراعة التبغ يحتمل أن يكون عقبة هامة في تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ، بالرغم أنه في الوقت الحالي يبدو أن هناك فهم خاطيء وكبير أو حتى سوء تقديم متعمد للتأثير الفعلي لتنفيذ إجراءات مكافحة التبغ على زراعة التبغ. بدأ فريق العمل بداية هامة في مواجهة الموقف. يوصي تحالف الاتفاقية الإطارية بأن:

- (1) تفويض فريق العمل عليه أن يمتد حتى الجلسة الخامسة لمؤتمر الأطراف على الأقل.
- (2) أمانة الاتفاقية مطالبة بالسعي للحصول على تَوْقُع رئيسي للطلب العالمي على التبغ في موعده وذلك بالنسبة للجلسة الخامسة لمؤتمر الأطراف، ويحتمل أن يتم ذلك بالتعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة أو غيرها من المنظمات ما بين الحكومات.
- (3) يجب استكمال خيارات السياسة والتوصيات للجلسة الخامسة لمؤتمر الأطراف.
- (4) جوانب تفويض فريق العمل للتعامل مع البحث (الفقرات من 1أ إلى 1هـ) من قرار الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ/ الجلسة الثالثة لمؤتمر الأطراف هي ذات أهمية لكن يحتمل أن تتطلب الكثير من الأعمال التكميلية. فريق العمل عليه الاستمرار في جهوده فيما يتعلق بالفقرة (و1) من تفويضه بحيث يمكنه تحديد ما يحتمل من الشركاء و/ أو آليات التعاون لإنجاز عمله.